كذلك، ان اسرائيل لا تستطيع ـ حسب أفضل الظروف ـ حشد اعداد كبيرة من القوات لفترات طويلة. وحسب بعض التوقعات، فان ائتلافاً من سوريا والعراق والاردن والسعودية يستطيع حشد قوات على الجبهة يصل عددها من ٨٠٠ ألف الى ٩٠٠ ألف رجل، وتزيد مشاركة مصرية هذا العدد الى نسبة ٢٥ بالمئة، بينما تبلغ قدرة اسرائيل على حشد قوات على خط الجبهة بما لا يزيد على نسبة ١ : ٤ بالنسبة الى ما تستطيع حشده دول الجبهة الشرقية[١٢].

وبينما تستند الجيوش العربية، على الجبهة الشرقية، الى قاعدة بشرية عريضة، يصل عددها حوالى أربعين مليون نسمة، فان عدد السكان اليهود في اسرائيل لا يزيد على أربعة ملايين؛ ولا يتوقع قدوم موجات هجرة يهودية جديدة الى اسرائيل في المدى المنظور. وتدل تجربة الحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة ان بضع مئات فقط من المتطوّعين اليهود يلبّون دعوات التطوّع للمساهمة في العمليات العسكرية، وكانت غالبيتهم تصل بعد وقف اطلاق النار وانتهاء العمليات العسكرية.

الموارد الاقتصادية

يتطلب الاحتفاظ بالقوة العسكرية الضاربة لتحقيق مبادىء نظرية الأمن الاسرائيلية موارد مالية هائلة. وفي نقطة حرجة معيّنة، لا يمكن زيادة التعاظم العسكري من دون مسّ القدرة الاقتصادية لاسرائيل، وهو الوضع الذي وصلت اليه اسرائيل في منتصف الثمانينات، حيث توقف الكثير من المشاريع العسكرية بسبب الأعباء المالية (مشروع طائرة لافي، تطوير سلاح البحرية، افلاس العديد من شركات الصناعة العسكرية). ودلّت التجربة على انه من أجل المحافظة على عنصر الردع الاسرائيلي، وضمان التفوّق العسكري على الدول العربية، فان نفقات الأمن تتزايد بعد كل حرب يخوضها الجيش الاسرائيلي، مهما كانت نتائجها النهائية، استعداداً للحرب المقبلة المتوقعة، وبوتيرة انفاق أعلى من السابق. وأشارت الاحصاءات الى تزايد العبء الاقتصادي، نتيجة الأعباء الأمنية على شكل قفزات متصاعدة. ففي سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦١، كانت نفقات الأمن ثمانية بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وشهد العام ١٩٦٢ هبوطاً في الانفاق الأمني؛ وفي السنوات الاربع التالية وصلت النسبة، في العام ١٩٦٦، الى عشرة بالمئة، في المتوسط. وطرأ ارتفاع متدرج في سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ في الانفاق الأمني، وكان المعدّل السنوي ٢١ بالمئة، أي جاءت الزيادة بعد حرب حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧. ومنذ العام ١٩٧٤، بعد حرب يوم الغفران، طرأ ارتفاع اضافي، فوصلت النسبة الى ٢٨ بالمئة. وتبلغ النسبة في الثمانينات معدلاً سنوياً قدره ١١ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي[١٣]، بينما النسبة في دول العالم الصناعي هي كالتالي: ٧ ـ ٨ بالمئة في الولايات المتحدة؛ و٤,٥ ـ ٥,٥ بالمئة في ألمانيا الاتحادية؛ و٣ ـ ٤ بالمئة في بريطانيا؛ و٣ ـ ٤ بالمئة في فرنسا؛ و١,٥ ـ ٢,٥ بالمئة في اليابان.

وتلحق النفقات الأمنية الضرر بالاقتصاد في اتجاهين. فهي عامل يقلّل من الاستثمار، من جانب، وتقلّل من قدرة الاقتصاد على المنافسة، من جانب آخر. وقد أنفقت اسرائيل، خلال الثمانينات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧، باستثناء العام ١٩٨٢)، في مجال الاستثمار، مبلغ أربعين مليار دولار، وأُنفق ما يعادل هذا الرقم على الأمن، أي كانت نفقات الأمن تساوي مجموع حجم الاستثمارات العامة. كما ان نفقات الأمن تصل الى نسبة ٤٠ بالمئة من الميزانية العامة للدولة. ومن أصل مداخيل الاقتصاد كافة، فان النوع الذي طرأت زيادة كبيرة جداً عليه، كان مساعدات حكومة الولايات المتحدة، التي استُغلت، أساساً، في الانفاق الأمني والاستهلاكي، وليس في الاستثمار[١٤]، حيث تساهم المساعدة الاميركية بنسبة ٤٠ بالمئة من ميزانية الأمن الاسرائيلية.